مجلة الدراسات الإيرانية

دراسـات وأبحـاث علميـة متخصصـة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة السابعة – العدد السابع عشر – أبريل 2023م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

العوامل الجيواقتصادية وأثر مبادرة الحزام والطريق في العَلاقات الصينية-الإيرانية

د. محمـــد زريـــق

دكتوراه في العَلاقات الدولية

مقدمـــة

على الرغم من انسحاب الولايات المتحدة من خطّة العمل الشاملة المشتركة أو ما يُعرَف اختصارًا بـ«JCPOA»، وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، فإنَّ الشركات الصينية لا تزال تؤدِّي مهامَّها في إيران بشكل طبيعي، ولم تتخلَّ الحكومة الصينية عن إيران، بل تسـعى إلى تطوير العَلاقات معها. تجادل هذه الدراسة بأنَّ هنالك عدَّة عوامل ذات طابع اقتصادي بالأسـاس تحفِّز العَلاقات، أهمُّها مبادرة الحزام والطريق، التي تضع تصوّرًا لإيـران باعتبارها ممرًّا حيويًّا للصين نحو أوروبا وإفريقيا، ومـا يرتبط بها من محورية أمن الطاقة للصـين وإيران في إطار المبادرة، وكذلك أهمِّية المبادرة في تدويل الرنمينبي وإضعاف سمعة الدولار، وبالتالي ليست المبادرة حيوية للصين فحسب، بل هي حيوية لإيران أيضًا، إذ تضعها على واحد من أهمّ مشروعات الربط الاقتصادي الدولي، التي تقف خلفها طموحات جيوسياسية للصين، وتقدِّم لها فرصًا لمواجهة الغرب والعقوبات والعُزلة الاقتصادية والمالية من جانب الولايات المتحدة. ستحاول هذه الدراسة أن توفِّر رؤى حول دور مبادرة الحزام والطريق في تشـكيل مستقبل العَلاقات، بما في ذلك إمكانية زيادة التعاون أو المنافسة بين الصين وإيران.

أولًا: مكانة إيران المحورية في مبادرة الحزام والطريق الصينية

1. إيران حلقة وصل رئيسية للمبادرة:

تعتمد مبادرة الحزام والطريق على الموقع الجغرافي لإيران، وعلى إمكاناتها الجيوسياسية، إذ تمتلك إيران موقعًا جغرافيًّا حيويًّا يربط بين قارات العالم القديم، آسيا وأوروبا وإفريقيا، كما تتمتَّع إيران بميزة جغرافية خاصة أكثر من الدول الأخرى، نظرًا إلى أنَّها تحظى بإمكانية الوصول إلى الطرق البحرية والبرية. فضلًا عن ذلك، تُعَدّ إيران قوة فاعلة في منطقة تعجُّ بالصراعات المستمرَّة والتحالفات المعقَّدة. وقد حظِيَ موقع إيران الإستراتيجي في الشرق الأوسط باهتمام عالمي، ما جعلها عنصرًا بالغ الأهمِّية في سياق التنافس بين القوى الدولية. بالإضافة إلى ذلك، لدى إيران احتياطات نفط وغاز تجعلها في مصافّ الدول النفطية على مستوى العالم، وتعتمد إيران على هذه الموارد بصورة أساسية، فإيران اعتمدت على مبيعات النفط بما تُقدَّر نسبته بـ17% من الناتج المحلِّي الإجمالي الإيراني في 2018م، و30% من الميزانية المالية للحكومة الإيرانية لسنة 2019–2020م. ولا شكَّ أنَّ هذه الموارد الحيوية تحظى بأهمِّية خاصة للقوى الدولية، وفي مقدِّمتها الصين والولايات المتحدة. كذلك فإنَّ إيران قوة محورية في الاستقرار في واحد من الأقاليم الفرعية التي تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى، باعتبار أنَّ هذه المنطقة تحتوي على ما يقرُب من 63% من النفط في العالم و40% من احتياطيات الغاز[1].

استنادًا إلى نظرية «قلب العالم»، فإنَّ موقع إيران في قلب المنطقة يجعلها هدفًا جذَّابًا لأيّ دولة مُتقدِّمة تسعى للوصول إلى المناطق الهامشية والمسيطرة عليها. أمّا الصين فهي قوة صاعدة تقع على الطرف الشرقي الجنوبي لقارة آسيا، وهي أيضًا في قلب العالم وتمتدّ إلى أطراف العالم. واستنادًا إلى نظرية ماكندر، فقد صدّت المساحة الجغرافيا الهائلة الهجمات البحرية عن مركز الصين وإيران.

وحسب النموذج الجيوسياسي لماكندر، تملك إيران «قوة البر»، وهي أيضًا جزء من «قلب العالم»، وسوف تمنح مبادرة الحزام والطريق الصين الفرصة لفرض سلطتها على المناطق الهامشية وعلى «قلب العالم». وسوف يؤدِّي هذا التوجُّه إلى تفوُّق الصين عالميًّا، ويساعد مبادرة الحزام والطريق في ربط أجزاء من «قلب العالم» أو كامله مع الدول التي تقع على أطراف العالم[2].

وبينما تُعتبَر مبادرة الحزام والطريق إحدى إسهامات الصين بالغة الأهمِّية، وبينما يمثِّل الشرق الأوسط عنصرًا حيويًّا للمبادرة الصينية، فإنَّ إيران بسبب موقعها الإستراتيجي في هذا الإقليم تُعتبَر حلقة وصل بين دول المنطقة وأوروبا، سواء عن طريق البر أو البحر. وتجسِّد المبادرة إطارًا عابرًا للتعاون والتشارك بين الدول لبناء حزام اقتصادي عابر للقارات تستفيد منه الدول، وذلك استنادًا إلى عدد من المبادئ التي تستند إليها المبادرة، وهي: التعايش السِّلْمي، والاحترام المُتبادَل للسيادة، ووحدة الأراضي، وعدم العدوان، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المُتبادَلة، بالإضافة إلى التعاون الأمني الذي أشارت إليه المبادرة بإيجاز.

في أكتوبر 2019م، أبرمت الصين وإيران مذكرة تعاون زراعي، ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق. وبسبب تفشِّي فيروس كورونا، توقَّف عديد من الجهود التي تخُصّ مبادرة الحزام والطريق لفترة وجيزة. وعلى الرغم من العقوبات الأمريكية وتفشِّي فيروس كورونا، فإنَّ الصين واصلت تطوير عَلاقاتها مع إيران. فقد أعادت المؤسسة الوطنية النووية الصينية تصميم مفاعل «أراك» النووي الإيراني، الذي يعمل بالماء الثقيل، فيما بَنَتْ شركة هندسة السكك الحديدية الصينية خط سكة حديدية فائق السرعة يربط بين طهران وقُم وأصفهان[3]. وتُعَدّ

الصين أكبر مستثمر في مشاريع النقل الإيرانية، مثل السكك الحديدية عالية السرعة، وكهرباء خط طهران– مشهد. وتربط مشاريع السكك الحديدية آسيا الوسطى بالشرق الأوسط من خلال مبادرة الحزام والطريق.

وفقًا لتعريف ماكندر، تُشكِّل سيطرة دولة بمفردها على البوابة بين أوروبا الغربية والمركز الأوروآسيوي تحدِّيًا كبيرًا للقوى الغربية، لا سيما للولايات المتحدة[4]. يربط هذا الممرّ مبادرة الحزام والطريق بأوروبا عبر تركيا وألمانيا، وعبر إيران. لذلك، تُعتبَر إيران عنصرًا أساسيًّا في مبادرة الحزام والطريق والطموحات الجيوسياسية للصين في المنطقة. سوف تضُمّ إيران الممرّ بين الشرق والغرب من تركمانستان، وممرًّا بين الشمال والجنوب يصِل إلى الخليج. يربط المشروع الثالث الذي أُبرِم في عام 2018م بين طهران وهمدان وسنندج عبر خط سكة حديد بطول 470 كيلومترًا، وتُعَدّ سنندج واحدة من بين عواصم المحافظات الإيرانية القليلة التي لا تُوجَد بها خدمة القطار، وتُقدَّر تكلفة المشروع بمبلغ 836,9 مليون دولار[5]. كذلك في أبريل 2018م أبرم الاتحاد الصيني للصناعات البترولية والكيماوية اتفاقية لبناء مجمع للبتروكيماويات بالقُرب من تشابهار بإيران.

2. المردود على الصين وإيران:

تعود مبادرة الحزام والطريق بالنفع على كلٍّ من الصين وإيران، من حيث الجغرافيا السياسية الإقليمية، ويمكن أن تساعد في إحلال الاستقرار في محيط إيران، والحد من الفقر المستشري هناك، الأمر الذي قد يساعد في فتح أسواق جديدة في البلدان المجاورة، والتقليل من مخاطر نشوب الصراعات[6]. نشر «مركز أبحاث البرلمان الإيراني» تقريرًا حول كيفية جعل إيران مركزًا للطيران، وقد تستفيد الصين من هذا المشروع لزيادة الاستثمارات في إيران، أو تطوير المطارات، أو بيع الطائرات. وحسب ما أفاد به التقرير فإنَّه يجب إجراء تحديث أسطول الطائرات. وبعد أن أنهت مؤسسة الطائرات التجارية الصينية المملوكة للدولة إنشاء طائرة الركّاب ذات المسار الواحد C919، قد تتمكَّن الصين من السيطرة على السوق الإيرانية من خلال مبادرة الحزام والطريق[7].

قبل أن يُجري الرئيس الصيني شي جين بينغ زيارته الرسمية لطهران في عام 2016م، كتب مقالًا في صحيفة إيرانية سلَّط فيه الضوء على العَلاقات الثقافية القديمة والحديثة التي ربطت بين الصين وإيران، مستشهدًا بالشاعر الإيراني البارز سعدي (شاعر من القرن السابع الهجري). كما سلَّط الضوء على الإمكانيات التي تنطوي عليها خطّة العمل الشاملة المشتركة التي تعزِّز العَلاقات بين الصين وإيران وموقع إيران الإستراتيجي بالنسبة إلى مبادرة الحزام والطريق[8]، وبالتالي فإنَّ الإبقاء على خطّة العمل الشاملة المشتركة يصُبّ في مصلحة الصين الجيوسياسية، إذ تعوِّل الصين على وعد إيران، الذي قطعته على نفسها بعدم تصنيع أسلحة نووية. وبالمقابل، تقدِّم الصين دعمها إلى إيران، وقد أدانت انسحاب الولايات المتحدة من خطّة العمل الشاملة المشتركة، وأدانت سياسة الضغوط القصوى التي تنتهجها الأخيرة ضد إيران[9].

بعد أن عَقَد الجانبان الصيني والإيراني اجتماعهما الثاني في 14 فبراير 2020م في ميونيخ، قال وانغ يي: «إنَّ التعاطف الذي أبداه ظريف تجاه الشعب الصيني خلال تفشِّي فيروس كورونا الأخير يؤكد الصداقة طويلة الأمد التي تجمع بين شعبَي الصين وإيران»[10]. وتُظهِر الاجتماعات المنتظمة بين الصين وإيران مدى التقارب بين البلدين، وتُعَدّ الصين، وهي إحدى الدول الموقِّعة على خطة العمل الشاملة المشتركة، حليفًا مهمًّا لإيران.

للحفاظ على مبادرة الحزام والطريق، وارتباطها بأوروبا الشرقية وإمدادات الطاقة والأسواق الجديدة، فقد تتطلَّب أهداف الصين الجيوسياسية أن تلعب دورًا أمنيًّا في الشرق الأوسط. وقد أجرت روسيا والصين وإيران مناورات بحرية مشتركة من ديسمبر 2019م إلى يناير 2020م. كما أجرت السعودية والصين مناورات

بحرية كذلك. وفي عام 2017م، صرَّح وزير الدفاع الصيني تشانغ وانكوان بأنَّ بلاده مستعدَّة للعمل مع إيران، وتعزيز العَلاقات العسكرية بين البلدين[11]. وبإدماج الدولتين من خلال مبادرة الحزام والطريق، فقد تُوسِّع الصين نفوذها في المناطق النائية وفي مركز الخليج، وهو أمر حيوي لأمنها النفطي. ويُنظَر في هذا الإطار إلى أنَّ الصين أصبحت أسرع مستهلك صاعد للطاقة على مستوى العالم في العقود الأخيرة، وبالتالي فإنَّ أمن الطاقة يُعتبَر عنصرًا أساسيًّا في السياسة الخارجية للبلاد.

ثانيًا: المبادرة وأهمِّية أمن الطاقة للصين وإيران

1. أهمِّية قطاع الطاقة في سياسة البلدين:

تصاعدت المخاوف إزاء أمن الطاقة عندما أصبحت الصين مستوردًا صافيًا للنفط في عام 1993م[12]. في السابق، كان بإمكان الصين تزويد السوق المحلِّية بما يكفي من البترول، لكن تزايد الطلب الصيني على الطاقة منذ ذلك الحين، وأصبحت إيران مورِّدًا رئيسيًّا للنفط الخام إلى الصين منذ عام 2006م[13]. فقبل الانسحاب من الاتفاق النووي في عام 2017م، شكَّلت الصين نسبة 31% من صادرات إيران و37% من وارداتها، ما جعلها أكبر شريك تجاري للصين. وتستقبل إيران 0,76% من صادرات الصين، التي تشكِّل 1,11% من وارداتها[14]. وتشكِّل المعادن ما يقرُب من 77% من الصادرات الإيرانية إلى الصين. في عام 2020م، اشترت الصين 7,5% من نفطها الخام من إيران، وهي رابع أكبر مصدِّر للنفط في العالم. ومع ذلك فقد تغيَّر مورِّدو الصين من النفط الخام، وانخفضت حصّة واردات الصين من النفط الخام الإيراني من 7,5% في عام 2017م إلى 3,5% في عام 2019م[15]. وهذا الانخفاض أزاح إيران عن كونها من أكبر خمس دول مصدرة للنفط الخام إلى المرتبة التاسعة. تراجعت التجارة بين الصين وإيران بنسبة الثلث في عام 2019م، وعلى الرغم من انخفاض الصادرات الإيرانية بنسبة 31%، فإنَّ الصين تظلّ الشريك التجاري الأكبر لإيران[16]. وبينما تجري التبادلات النفطية والتجارية والمالية بعيدًا عن العقوبات، فقد بات من الصعب معرفة حجمها تحديدًا، لكن المؤكد أنَّ صادرات النفط الإيرانية تزايدت منذ مطلع 2023م، حتى يُقال إنَّها عادت إلى معدلاتها قبل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، مع الأخذ في الاعتبار أنَّ صادرات روسيا النفطية إلى الصين بعد العقوبات الغربية أثَّرت في حصّة إيران.

2. تأثير العقوبات الأمريكية في التعاون في مجال الطاقة:

قلَّصت العقوبات الأمريكية على إيران واردات الصين من النفط الخام، وبينما تستخدم الولايات المتحدة العقوبات أداة جيواقتصادية لمعاقبة إيران، فقد ازداد خطر نشوب حرب بين الولايات المتحدة وإيران في عامَي 2019 و2020م. وقد تُلحِق الحرب دمارًا شاملًا بكلا الجانبين، خصوصًا بإيران، لكنّها ستُلقي أيضًا بالمنطقة ببرمّتها في دوّامة من عدم الاستقرار. ونظرًا إلى تكاليف الحرب الباهظة، فقد استخدمت العقوبات خيارًا ناجعًا لكبح جماح إيران.

باعت إيران ما يقرُب من 75% من نفطها الخام ومن المشتقّات النفطية المكرَّرة إلى ثماني دول في عام 2017م. وعلى عكس البلدان الأخرى، استمرَّت الصين في شراء النفط الخام الإيراني على الرغم من العقوبات[17]. لهذا، في سبتمبر من عام 2019م وُضِع عديد من الشركات الصينية على القائمة السوداء للإدارة الأمريكية، من أجل وقف التعامل مع إيران وعدم استيراد النفط الإيراني. ومع ذلك ارتفعت واردات الصين من النفط خلال فترة الاستثناءات في عام 2019م. لكن بعد انتهاء الاعفاءات انخفضت الصادرات من نحو 800,000 برميل يوميًّا

إلى أقلّ من 300,000 برميل يوميًّا في المتوسِّط. وتراجعت واردات الصين من النفط الخام بنسبة 81%، خلال شهرَي يناير وفبراير من عام 2020م، مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2019م[18]. وبسبب اعتماد الاقتصاد الإيراني بشكل أساسي على مبيعات النفط، فإنَّ الولايات المتحدة تسعى إلى إغلاق الباب أمام الصناعات النفطية الإيرانية. ويُعَدّ أمن الطاقة للصين مثالًا على رغبة إيران في التعاون مع الدول التي لديها الاستعداد لتحدِّي نفوذ الولايات المتحدة.

تصُبّ مبادرة الحزام والطريق التركيز على المناطق الغنية بالنفط والغاز في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وبسبب انسحاب الولايات المتحدة من الشـرق الأوسط، فمن المرجَّح أن تلعب الصين دورًا أكبر في الأمن الإقليـمي. وبالنظر إلى التطوّرات الأخيرة التي حدثت في مضيق هرمز، فإنَّه من مصلحة الصين بقاء التوتُّرات بين إيران والمملكة العربية السعودية منخفضة. وعلى الرغم من أنَّ الصين لم تنشر فرق حراسة أو حماية في مضيق هرمز، على خلفية الهجمات البحرية على ناقلات النفط ومشاركة عديد من الدول في توفير حماية لأمن الممرّات البحرية في المنطقة[19]، فإنَّه عندما هدَّدت إيران بإغلاق مضيق هرمز في عام 2018م ردَّت بكين بحثّ إيران لبذل مزيد من الجهود لتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين.

وبسبب عدم تمكُّن الشركات الصينية من الوصول إلى الأسواق الغربية، أصبحت إيران بديلًا أكثر جاذبية للصين. ومن ناحية أخرى، فقد غادرت الشركات الفرنسـية إيران بعد أن أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات عليها. وعمِلت مؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC) وشركة «توتال» بشكل مشترك في ما مضى في حقل غاز «بارس» الجنوبي. وباعت شركة «توتال» أصولها في نوفمبر2018م بسبب العقوبات الأمريكية. وفي وقت لاحق، انسحبت شركة البترول الوطنية الصينية من صفقة حقل غاز «بارس» الجنوبي[20]. ووفقًا لوزير النفط الإيراني آنذاك بيجان زنغنه، ستكون شركة «PetroPars» مسؤولة حصريًّا عن تطوير الوحدة الحادية عشـرة في حقل غاز «بارس» الجنوبي[21]. وبسبب العزلة المتزايد لإيران، فإنَّ لدى الصين فرصة نادرة للوصول إلى الأسواق الإيرانية وفرض قوتها الجيواقتصادية.

3. أفق واعد للتعاون في مجال الطاقة:

استنادًا إلى العوامل الجيواقتصادية، تُولي الحكومات الأمن أهمِّية بالغة، فالاستقرار يمنح الصين الفرصة لضمان توفير إمدادات الطاقة، وموطئ قدم في الشرق الأوسط، خصوصًا أنَّ المنطقة سوف تلعب دورًا حيويًّا ومحوريًّا في تأمين إمدادات النفط للصين في خلال العقدين المقبلين. وسيرتفع صافي حصة تجارة النفط للصين من 14% في عـام 2011م إلى 24% في عام 2035م، بل قد ينمو صافي تجارة النفط في البلاد بنسـبة 54% بحلول عام 2035م، بسبب زيادة نسبة امتلاك الأفراد للمركبات. وبسبب العقوبات الأمريكية على إيران والصراعات المستعرة في الدول المجاورة، ترمي سياسة الصين الجيواقتصادية إلى تنويع وارداتها النفطية[22].

في عام 2007م، أصدر مجلس الدولة الصيني «أحكامَ وسياسات الطاقة في الصين»، التي حدّدت الخطوط العريضة لخطط الصين المسـتقبلية، من أجل زيادة إنتاج الفحم والغاز والنفط المحلِّي مع تقليص الاعتماد إلى أقصى حد على مصادر الطاقة الأجنبية. ومع ذلك، يتوقَّع المجلس تنويع مصادر الطاقة في البلاد، وسوف يدمج بصفة دائمة مصادر الطاقة الأجنبية. ونتيجةً لذلك، يُعتبَر توسيع التجارة العالمية والحفاظ على استقرار السـوق أمرًا بالغ الأهمية. وتفضِّل الصين عقود التوريد طويلة الأجل مع الدول الأخرى، وتعزِّز تنوُّع شركاء التصدير. هذا النوع من السياسات يشجِّع الاستثمارات الصينية في البنية التحتية للطاقة والتكنولوجيا العالمية وتبادُل الخدمات[23]، وهكذا اتّبعت الصين نهجًا جيواقتصاديًّا لتنويع وارداتها واستثماراتها النفطية.

وعلى الرغم من تراجُع صادرات النفط الإيراني إلى الصين، وتوقُّف بعض المشاريع بين البلدين، فإنَّ بكين لا تزال تولي إمكانيات إيران الجيواقتصادية اهتمامًا بالغًا، لهذا أُجرِيَ تحديث على التعاون الإستراتيجي الشامل بين إيران والصين في سبتمبر 2019م، إذ تنفق الصين 280 مليار دولار أمريكي في مجال الصناعات البتروكيماوية والغاز والنفط الإيرانية[24]، كما جرى الاتفاق على استثمار الصين أكثر من 400 مليار دولار في الاقتصاد الإيراني خلال ربع القرن المقبل، باعتبار هذا جزءًا من اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة التي يجري العمل على وضعها موضع التنفيذ خلال السنوات الأخيرة. ونظرًا إلى وجود مشاركة إستراتيجية واسعة النطاق، فإنَّ الشركات الصينية تريد أن تكون لها الأولوية في قبول أو رفض مشاريع البتروكيماويات الإيرانية، وفي تقديم المساعدة الفنية، وهذا التوجُّه هو جزء من خطّة الصين الجيواقتصادية لتوسيع نطاق وجود الشركات الصينية خارج حدودها[25].

ثالثًا: أهمِّية المبادرة في تدويل الرنمينبي وإضعاف مكانة الدولار

1. الرغبة الصينية في تدويل الرنمينبي:

بعد انضمام الصين إلى منظَّمة التجارة العالمية (WTO)، شرعت الصين في إصلاح أنظمتها التجارية والمالية. وكان انضمام الصين إلى المنظَّمة هو الخطوة الأولى نحو التكامل المالي العالمي، في ظل تبنِّيها سياسة الإصلاح والانفتاح في عهد الرئيس دنغ شياو بينغ، إذ ساعدت المؤسسات المالية على تدويل الرنمينبي، وخفَّفت قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.

عزَّزت إضافة الرنمينبي الصيني في الأول من أكتوبر عام 2016م إلى سلّة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، هدف الصين في تدويل عملتها. وفي الوقت نفسه أسهمت عدّة أسباب في تدويل الرنمينبي، فبين عامَي 2016 و2017م انخفض عدد المعاملات الخارجية بشكل كبير، وكان التباطؤ في الاقتصاد الصيني والارتفاع الكبير في تدفُّق رؤوس الأموال إلى الخارج من بين هذه الأسباب. وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي، فإنَّ الفواتير التجارية وصلت إلى 1,1 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، وهي زيادة كبيرة مقارنةً مع عام 2009م، عندما كانت قيمة الزيادة تساوي صفرًا. وفي عام 2014م ارتفع عدد الوافدين الذين يمتلكون الرنمينبي، ثمّ انخفض، وبعد ذلك أخذ العدد بالازدياد في عام 2017م. وفي المحصلة، نما عدد الوافدين المالكين للرنمينبي بمقدار خمسة أضعاف منذ عام 2011م[26]. وفي ما يُخصّ عملة الرنمينبي، فقد احتلَّت المرتبة الخامسة باعتبارها أكثر عملة استخدامًا من بين المدفوعات العالمية في مارس 2020م. ونمت قيمة الرنمينبي بوصفها ورقة نقدية من 1,85% في مارس 2018م إلى 2,40% في مارس 2020م[27]. مع ذلك، لا يُعَدّ الرنمينبي قويًّا بما يكفي لتهديد الدولار الأمريكي. وعلى الرغم من أنَّ الرنمينبي لا يمتلك القوة بوصفه عملة على المستوى الدولي، فإنَّ النمو الاقتصادي الصيني أعطاه وزنًا سياسيًّا واقتصاديًّا.

من خلال زيادة عدد شركاء الصين التجاريين، من هؤلاء الذين يستخدمون الرنمينبي في تعاملاتهم، تسعى الصين إلى تقليل مخاطر سعر الصرف وتكاليف المعاملات. وعلى الرغم من حجم الاقتصاد الصيني الهائل وحجم التجارة الدولية الهائل، فإنَّ تدويل الرنمينبي لا يزال يسير ببطء شديد. وتستطيع الحكومة الصينية رفع مستوى تدويل الرنمينبي من خلال تجارة النفط، لكن على سبيل المثال دفع الانخفاض، الذي طرأ على مبيعات النفط، بالاقتصاد الإيراني إلى حالة من الركود، ويتوقَّع معهد التمويل الدولي أنَّه بعد عامين من العقوبات سوف تنخفض الودائع الإيرانية إلى 20 مليار دولار، وقد ترتفع إلى 143 مليار دولار في حال رفع العقوبات[28].

2. إيران سوق مُواتٍ لتدويل الرنمينبي:

بسبب تشجيع الصين لتدويل الرنمينبي، فإنَّه من الممكن أن تكون إيران هي الملاذ المحتمَل لزيادة استخدام العملة الصينية، إذ قبِلَت إيران بالرنمينبي في مقابل إمدادات نفطها الخام منذ عام 2012م. وسوف تُحدَّد مدفوعات النفط الإيراني بالرنمينبي والعملات الأخرى التي جمعتها الصين من خلال تجارتها الخارجية، وفضلا عن أن هذه الخطوة ستساعد في تمكين الصين من إعادة تدوير احتياطاتها من العملات الأجنبية من فوائضها التجارية، وتجنب الدولار الأمريكي ونظام المدفوعات الدولي المسيطر عليه[29]، فإنه سوف تساعد أيضًا في تدويل الرنمينبي من خلال مبادرة الحزام والطريق، إذ بينما تدعو الضرورة إلى تصنيف ائتماني جيِّد لإصدار سندات الرنمينبي في الصين، فإنَّ المستثمرين مدعوّون في الصين لإصدار سندات بالعملات المحلية والأجنبية، على أن تذهب العائدات إلى البلدان الواقعة على طول مبادرة الحزام والطريق[30]، وهكذا سوف يعزِّز انتشار السندات، التي قُيِّمت بالرنمينبي، من تدويلها.

يُظهِر الاستخدام المتزايد للرنمينبي في إيران هيمنة الصين المتزايدة على الاقتصاد الإيراني، إذ تصبح الدول أكثر قوة وأقوى اقتصاديًّا في حال تدويلها للعملات، لكن لا يزال استخدام الرنمينبي أقلّ بكثير من استخدام الدولار، إذ تسعى الصين لتغيير هذا الوضع.

3. فرص وتحدِّيات أمام استخدام الرنمينبي:

في عام 2010م، زاد استخدام إيران للرنمينبي الصيني، وقد يرجع ذلك إلى استخدام الصين لعملتها مقابل شحنات النفط الخام. وقد استغرقت الزيادة في المعاملات العابرة للحدود من 0,1% إلى أكثر من 0,4% في أربع سنوات. وفي عام 2018م حوَّلت إيران منصّة أسعار صرف العملات الرسمية الخاصة بها من الدولار الأمريكي إلى الرنمينبي. من هذا المنطلق، أدركت إيران أهمِّية تبنِّي سياسة التوجُّه إلى الشرق، فبينما تُلحِق هيمنة الدولار الأمريكي الضرر بالنظام المالي العالمي بإيران، فإنَّ الرنمينبي يُعتبر خيارًا جذّابًا لها، إذ تحتاج إيران إلى عملة غير الدولار الأمريكي للتحايل على العقوبات الأمريكية، وللحفاظ على إمدادات النفط بكمِّيات كبيرة. وبالإضافة إلى زيادة استخدام الرنمينبي مقابل المعاملات النفطية، تصُبّ الصين تركيزها أيضًا على زيادة تدويل الرنمينبي.

في عام 2018م، قدَّمت الصين عقودًا آجلة للنفط الخام بالرنمينبي، وهذا يُعتبَر تطوّرًا مهمًّا بالنسبة إلى الصين، إذ يقلِّل استخدام الرنمينبي باعتباره عملة تسوية من مخاطر صرف العملات لتُجّار النفط الخام، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وحسب ما أفاد به كامل ووانغ (أحد مؤلفي المقال الذي استشهد به الباحث، للاستزادة انظر المرجع)، فمن الصعب أن يصبح الرنمينبي هو العملة المعتمدة مقابل النفط الخام. ومن العقبات الأخرى التي تواجه عملة الرنمينبي أنَّها تعاني من فقدان مصداقية السوق بها، بسبب المنافسة العالمية القوية بين أسعار العملات المرجعية الحالية، وتعاني أيضًا من تدخُّل الحكومة الصينية، ومن نقص السيولة، على الرغم من الحصة السوقية المتزايدة للصين، وكذلك المشاركة الأجنبية غير الكافية. ومن أجل تفعيل العمل بالرنمينبي باعتبارها سعرًا مرجعيًّا، يجب على الصين وضع هيكل ماليّ سليم للتعامل مع تجار النفط.

من ناحية أخرى، تبنَّت إيران الرنمينبي بسبب سياستها للتوجُّه نحو الشرق، وبسبب العقوبات الأمريكية. وعلى الرغم من ذلك فإنَّ الرنمينبي لا يزال من العملات العالمية الثانوية. ولا تسمح الصين لإيران بتداول

النفط الخام بالرنمينبي فحسب، بل تقدِّم أيضًا دعمًا سياسيًّا لخطّة العمل الشاملة المشتركة، وتعارض العقوبات الأمريكية على إيران. ويعود السبب الذي أثَّر في اتّخاذ إيران قرارها باستبدال الرنمينبي بالدولار في بورصة إيران إلى الاجتماعات بين وزيرَي خارجية البلدين في عام 2019م. وقد اعتمدت إيران الرنمينبي لقيمته الجوهرية وفائدته الاقتصادية، ما يشير إلى أنَّه عملة قابلة للتداول. ويمكن الاستغناء عن هذه العملة بشكل تدريجي عندما تتمكَّن إيران من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية. وتجدُر الإشارة إلى أنَّ الصين تستخدم بنك كونلون، الذي لا يخضع للعقوبات الأمريكية، لتعزيز التجارة مع إيران[31].

في عام 2017م، حاول محافظ البنك المركزي الإيراني آنذاك ولي الله سيف إبرام اتفاقية لتبادُل العملة مع تشين يوان نائب رئيس المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني في طهران، لزيادة تدويل الرنمينبي. حتى في حال إبرام مثل هذه الاتفاقية فإنَّها لا تزال غير مفيدة، لأنَّ البنوك الإيرانية بحاجة إلى الوصول إلى المؤسسات المالية الأخرى على الصعيد العالمي. فقبل إبرام خطّة العمل الشاملة المشتركة، كان بإمكان 35 بنكًا فقط التعامل مع إيران[32]، وربما حالت العقوبات الأمريكية دون توصُّل البلدين إلى اتفاق حول مقايضة العملات.

ومع أنَّ تدويل العملة الصينية يهدف إلى إضعاف السمعة العالمية للدولار الأمريكي باعتباره عملة استثمارية، لكن لا يرى معظم المستثمرين الرنمينبي الصيني ملاذًا آمنًا بوصفه عملة، وبصرف النظر عن انخفاض تكاليف المعاملات فإنَّ أرباح إصدار هذه العملة الضعيفة لن يمنح البلد المُصدِّر إلّا عائدًا ماديًّا قليلًا، وبعض المرونة في مجال الاقتصاد الكلّي، ويزيد القوة والسمعة الاقتصادية للبلد المُصدِّر. تسعى الصين جاهدة لتقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي، كما هي الحال بالنسبة إلى إيران، لكن لا يزال الرنمينبي غير مؤهَّل لأن يكون عملة احتياطية يُعتمَد عليها، ولا تزال المؤسسات المالية الدولية تواصل إلحاق الأذى بمكانة الرنمينبي، على الرغم من تنامي الأهمِّية الاقتصادية والسياسية للصين[33]. وتطمح الصين أيضًا إلى بناء نظام عالمي يعكس هيمنته المتزايدة من خلال تدويل عملته. ونتيجةً لذلك، أصبحت هيمنة الدولار الأمريكي على التجارة العالمية عُرضة للخطر. ومن الممكن أن يؤدِّي اعتماد الرنمينبي في تجارة النفط الخام إلى إيجاد هيكل جديد للقوى في الشرق الأوسط، الأمر الذي يقوِّض الهيمنة الأمريكية، ويعود بالفائدة على الصين.

خلاصة

تصاعدت التوتُّرات بين الولايات المتحدة وإيران منذ انسحاب الأولى من خطّة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018م، لكن الصين تدعم الاتفاق النووي، إذ يجتمع مسؤولون من الصين وإيران بشكل متكرِّر لبحث المسألة النووية. مع ذلك، لا تزال العقوبات الأمريكية تؤثِّر سلبًا في العَلاقات الصينية-الإيرانية، خصوصًا عندما يتعلَّق الأمر بشحنات النفط الخام والاستثمارات الصينية في إيران. وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ البلدين لا يزالان متقاربين في وجهات النظر، ويُعزى استمرار العَلاقات بينهما إلى أهمِّية إيران الإستراتيجية بالنسبة إلى مبادرة الحزام والطريق.

من جهة ثانية، يرتبط تدويل إيران للرنمينبي بالأهداف الجيوسياسية والاقتصادية الصينية. ويُنظَر إلى الاستثمار في مبادرة الحزام والطريق على أنَّه جزء أساسي من إستراتيجية الصين الجيواقتصادية لتعزيز نفوذها الاقتصادي في إيران والمنطقة، ولتسهيل وصول الأعمال التجارية الصينية إلى هناك. وتتطلَّع الصين للاستفادة من الرنمينبي وتدويله، ليس فقط من أجل تهديد الدولار، ولكن من أجل فرض هيمنتها الإقليمية أيضًا. وبالمقابل، تحاول إيران استخدام الرنمينبي لإتمام صفقات النفط الخام من أجل تجاوز العقوبات الأمريكية

عليها. ويمكن لمبادرة الحزام والطريق أن تنقذ الاقتصاد الإيراني من خلال انضمام عدّة دول في المنطقة عن طريق تطوير البنية التحتية لتلك البلدان. ولا شكَّ أنه من بين الأمور التي تساعد بكين في إيجاد شريك للوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية هو نفوذها السياسي والاقتصادي في إيران، ودعمها خطّة العمل الشاملة.

أخيرًا، تُعَدّ مشاركة إيران في مبادرة الحزام والطريق وموقعها الإستراتيجي أمرًا بالغ الأهمِّية، إذ تمنح مبادرة الحزام والطريق الصين الفرصة من أجل الجمع بين أهدافها الجيوسياسية والاقتصادية والنقدية العالمية، فالنفوذ الصيني في أوروبا الشرقية يعتمد على انضمام إيران إلى مبادرة الحزام والطريق، ويجب أن توفِّر إيران بيئة مستقرَّة للتجارة، وعليها تطوير البنية التحتية. من خلال ربط البلدان الواقعة على طول مبادرة الحزام والطريق من الصين إلى أوروبا، تحاول بكين زيادة نفوذها في وسط المنطقة، وتوسيع مدى قوتها الدولية. ولذلك، يمنح استخدام الرنمينبي في إيران الصين نفوذًا، الأمر الذي يعطي إيران الفرصة لتصدير النفط الخام بالرنمينبي بدلًا من الدولار الأمريكي. وقد حلَّ الرنمينبي أيضًا محل الدولار الأمريكي في نظام تصنيف العملات الرسمي الإيراني. وتُظهِر هذه المبادلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة أنَّ نفوذ الصين في إيران آخذٌ في الازدياد، وأنَّ عملتها أصبحت أكثر قيمة.

وهكذا، يمكن التنبُّؤ بأنَّه في حال رفعت الولايات المتحدة أو خفَّفت العقوبات المفروضة على إيران، فمن الممكن أن تزيد الصين استثماراتها في إيران، ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق، الأمر الذي قد يسهم في زيادة التجارة بين البلدين، وقد يؤدِّي إلى تعميق العَلاقات الاقتصادية بينهما. ومع ذلك فإنَّه في حال استمرَّت الولايات المتحدة في فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، فقد تُحجِم الشركات الصينية عن الاستثمار في إيران، بسبب المخاطر التي ينطوي عليها ذلك، وهذا من شأنه أن يحدّ من إمكانات تعميق العَلاقات بين الصين وإيران ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق. وكجزءٍ من مساعيها واسعة النطاق من أجل تدويل الرنمينبي، فقد تشجِّع الصين على استخدام عملتها في التجارة مع إيران، الأمر الذي يقلِّل اعتماد إيران على الدولار الأمريكي، وهو ما سوف يمنح إيران استقلالًا ماليًّا أكبر.

المراجع والمصادر

(1) Shaher Al Shaher, and Mohamad Zreik. (2022). Sino-Iranian Relations: More Cooperation Despite Sanctions. ResMilitaris, (vol.12, n2°, Summer-Autumn (2022)) p 27.
(2) The Islamic Republic of Iran, «Iran, China sign 17 documents, MoUs,» Retrieved November 2021 ,24, from Official website of the President of the Islamic Republic of Iran, January 2016 ,16. http://president.ir/en/91427
(3) Mohsen Shariatinia, and Hamidreza Azizi. «Iran and the Belt and Road Initiative: Amid hope and fear». Journal of Contemporary China 28, (no. 2019 ,120), Pp 994-984.
(4) Torbjorn L Knutsen. «Halford J. Mackinder, geopolitics, and the heartland thesis». The International History Review 36, (no. 2014 ,5), Pp 857-835.
(5) «Sinomach Signs 836$m Railway Project with Iran", Sinomach, (Mar 2018 ,23), Accessed on: January 2023 ,28. https://bit.ly/42ISNsF
(6) Mohsen Shariatinia, and Hamidreza Azizi. «Iran and the Belt and Road Initiative: Amid hope and fear». Journal of Contemporary China 28, no. 994-984 :(2019) 120.
(7) Stella Qiu, and Tim Hepher, «China's Bid to Challenge Boeing and Airbus Falters,» Reuters, Thomson Reuters, (January 2020 ,10), accessed on: Mar 2023 .28. http://bit.ly/3ZlMc4C
(8) Xi Jinping. «Full Text of Chinese President's Signed Article on Iranian Newspaper: Work Together for a Bright Future of China-Iran Relations». Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, (January 2016 ,21), accessed on: Mar 2023 .28. http://bit.ly/3TNvOc2
(9) MOFA. «Wang Yi Holds Talks with Iranian Foreign Minister Mohammad Javad Zarif».(December 2019 ,31), accessed on: Mar 2023 .28. http://bit.ly/42XBjcm
(10) MOFA. «State Councilor and Foreign Minister Wang Yi Meets Iranian Foreign Minister Mohammad Javad Zarif». , (February 2020 ,15), accessed on: Mar 2023 .28, http://bit.ly/3ZllUzA
(11) Xinhua. «China, Iran to Boost Military Cooperation,» (December 2017 ,13), accessed on: Mar 2023 .28. http://bit.ly/40Lid7r
(12) Nima Norouzi, and Maryam Fani. «The impacts of the novel corona virus on the oil and electricity demand in Iran and China». Journal of Energy Management and Technology 4, (no. 2020 ,4), Pp 48-36.
(13) Robert A. Harris, Jon B. Alterman, and John W. Garver. «The Vital Triangle: China, the United States and the Middle East». Naval War College Review (vol 63, no. 2010 ,2), p15.
(14) OEC. «Where Does China Import Crude Petroleum from?» OEC, March 2020 ,21, accessed on: Mar 2023 .28. http://bit.ly/3ZjlAkF
(15) Workman, Daniel. «World's Top Exports: Top 15 Crude Oil Suppliers to China». Worldstopexports, March ,21 2020, accessed on: Mar 2023 .28. http://bit.ly/3z92q6B
(16) Dara Conduit, and Shahram Akbarzadeh. «Great power-middle power dynamics: The case of China and Iran». Journal of Contemporary China, (Vol 28, no. 2019 ,117), Pp 481-468.
(17) Ibid., p5.
(18) Dan Katz. «Despite sanctions, China is still doing (some) business with Iran». Atlantic Council (October 2019 ,1), accessed on: Mar 2023 .28. http://bit.ly/40DXVfS
(19) Jonathan Fulton, Degang Sun, and Al-tamimi Naser. «China's great game in the Middle East». Europen Council on Foreign Relation, (2019),Accessed on: Mar 2023 ,28. http://bit.ly/3TMKg40
(20) Dan Katz, «Despite sanctions, China is still doing, Ibid.
(21) Reuters. «Iran's Petropars Developing South Pars Gas Field after Withdrawal of Foreign Companies». Reuters, (January 2020 ,25), Accessed on: Mar 2023 ,28. http://bit.ly/3zcSx7P
(22) Ole Odgaard, and Jørgen Delman, «China' s energy security and its challenges towards 2035,» Energy Policy 71 2014)), Pp 117-107.
(23) NDRC, PRC. «White Paper: China's Energy Conditions and Policies». National Development and Reform Commission, (2007), Pp 105-89.
(24) Simon Watkins. «China and Iran flesh out strategic partnership.", Petroleum Economist (3 September 2019), Accessed on: Mar 28. http://bit.ly/40luEqD
(25) Areeja Syed, Adil Khan, and Muhammad Ejaz. «Sino-Iranian Comprehensive Strategic Relations: Implications for the Region». Journal of Development and Social Sciences (no. 2022 ,2), Pp 548-537.
(26) Daya Kishan Thussu, Hugo De Burgh, and Anbin Shi, eds. China's media go global. (London: Routledge, 2018).
(27) SWIFT, «RMB Tracker: Monthly reporting and statistics on renminbi (RMB) progress towards becoming an international currency». (2020). Accssed on: Mar 2023 ,28, https://bit.ly/3nltTix
(28) Yuming Cui, Lian Liu, and Ke Peng. «International competitiveness and currency internationalization: an application to RMB internationalization». Journal of the Asia Pacific Economy (2022), Pp 24-1.
(29) Saif ur Rehman Malik, and Dost Muhammad Barrech. «China–Iran Strategic Partnership: Implications for India». Chinese Journal of International Review, (Vol. 3, no. 2021 ,02). Accessed on: Mar 2023 .28. https://bit.ly/40pPHIA
(30) Tristan Kenderdine, and Peiyuan Lan. «China's Middle East investment policy». Eurasian Geography and Economics, (Vol. 59, no. 2018 ,6-5), Pp 584-557.
(31) Maha Kamel, and Hongying Wang. «Petro-RMB? The oil trade and the internationalization of the renminbi». International Affairs, (Vol. 95, no. 2019 ,5), Pp 1148-1131.
(32) Przemysław Osiewicz. «The Belt and Road Initi ati ve (BRI): Implications for Iran-China Relations». Przegląd Strategiczny, (Vol. 8, no. 2018 ,11), Pp 232-221.
(33) Ibid., p 831.